دار الـوثـائـق
الـقـومـيـة
بـالـقـاهـرة

الأرشيف السري

محفظـة رقـم
٥٦٣

وثيقة رقم (٣٣٠)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة

وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ٥٦٣

ملف رقم: ١/ ٢١/ ٧٣

الملف الداخلي:

رقم الإفادة:

نمرة التصدير:

رقم القيد:

عدد المرفقات:

تاريخ الوثيقة: ٢ يناير سنة ١٩٣٠م

موضوع الوثيقة:

بشان : طلب بيانات عن أوراق النقد بالحجاز.

نص الوثيقة:

الختم

2 JAN. 1930

حضرة المحترم القائم بأعمال القنصلية المصرية بجدة

بعثت إلينا وزارة المالية بصورة كتاب أرسلته مصلحة الجمارك إلى إدارة الأمن العام، تتضمن: أنه بالكشف عن صناديق موجودة بجمرك مصر واردة من فرنسا، وجدت بها أوراق بنك نوت حجازي من فئات ١، ٥، ١٠، ٥٠، ١٠٠ جنيهات عربية، وأن المسيو فرانسوا بويتشي تقدم لسحبها بالنيابة عن دائرة لطف الله، وأن حضرة أمين جمرك مصر علم من حديث مع حضرة لطف الله بك أن قيمة هذه الرسالة تبلغ ٢٠٠ ألف جنيه، وأنه غير مسموح بتداولها في البلاد الحجازية.

ولما كان قانون مصلحة الجمارك لا يمنع دخول مثل هذه الأوراق للقطر

المصري، ولكن نظراً لما تخشاه المصلحة في حالة الإفراج عنها من أن يشتريها المصريون الذين يرغبون في السفر للأقطار الحجازية بفكرة أنها ذات قيمة، وبذلك يخسرون المبالغ التي يدفعونها، طلبت إلينا المالية إفادتها عما إذا كان هناك تعامل في الحجاز بأوراق النقد، وفي حالة الإيجاب موافاتها بالبيانات الكافية عن هذه الأوراق. فالمرجو موافاتنا ببيان واف عن هذا الموضوع لتبليغه للمالية؛ ليتسنى لها البت في أمر الأوراق السالفة الذكر بما يتفق وصالح المصريين. وتقبلوا فائق التحي.

وكيل الخارجية

شريف صبري

تحريرًا في ٢ يناير سنة ١٩٣٠م

وثيقة رقم (٣٣١)

المصدر: دار الوثائق القومية / القاهرة
وحدة الحفظ: الخارجية المصرية/ الأرشيف السري الجديد/ محفظة رقم ٥٦٣
ملف رقم: ١/ ٢١/ ٧٣
الملف الداخلي: ٣٦/ ٥
رقم الإفادة: ٤٩
نمرة التصدير:
رقم القيد:
عدد المرفقات: ١
تاريخ الوثيقة: تحريرا في ٢٩/ ١/ ١٩٣٠م - ٢٩/ ٨/ ١٣٤٨هـ

موضوع الوثيقة:

بشأن : طلب بيانات عن أوراق النقد بالحجاز.

نص الوثيقة:

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية

ردًّا على كتاب الوزارة رقم (٢) ملف ٧٧/ ٢١/ ١ المؤرخ في ٢ يناير سنة ١٩٣٠، بخصوص طلب بيانات عن أوراق النقد بالحجاز، أتشرف بأن أرفع إلى سعادتكم أنه ليس هناك تعامل في الحجاز بأوراق النقد، وأن نظام العملة في الحجاز محدود بالأمر السامي الصادر في ١٠ رجب سنة ١٣٤٦هـ.

إن أساس المعاملات الرسمية في الحجاز ابتداء من أول شعبان سنة ١٣٤٦هـ هو الريالات العربية وأقسامها، وهى تساوي بأحجامها ووزنها وعيار فضتها الريال العثماني، الذي كان يجري التعامل بمقتضاه قبل التاريخ المذكور، وأبطل طبقاً لنظام النقد العربي المشار إليه والمرفقة نسخة منه مع هذا.

وتجري أساس المحاسبات في الحجاز طبقاً للنظام المذكور بالجنيه الإنجليزي الذهب، الذي يعتبر الأساس القياسي لأسعار العملة الفضية العربية، فلقد كانت الجنيهات الإنجليزية ولا تزال أداة التعامل في الحجاز.

أما أوراق البنكنوت من فئات الجنيهات العربية الوارد ذكرها بكتاب الوزارة فإنه لم يسبق التعامل بها على الإطلاق في بلاد الحجاز، وليس مسموحاً الآن بتداولها في البلاد الحجازية، وقد أصدر هذه الأوراق البنك الحجازي العربي الذي كان يسعى حضرة لطف الله بك لدى جلالة الملك ابن سعود لنيل امتياز بتأسيسه تحت اسم شركة مساهمة مالية عربية، يكون مركزها الأساسي في جدة ومركزها الإداري في القاهرة .

كان النظر في تأسيس هذه الشركة موضوع مباحثات بين حضرة لطف الله بك وجلالة الملك ابن سعود، وقد وضع صاحب الفكرة حضرة لطف الله بك فعلاً مشروع قانون بتأسيس الشركة المذكورة، ولكنه لم ينل مصادقة الملك، وصرفت الحكومة النظر عن تأسيسه ولم تتداول أوراق البنك نوت التي أعدها البنك لإصدارها باسمه، ولم تظهر مطلقاً في الأسواق.

على أن أمر تأسيس الشركة المشار إليها يرجع في الواقع إلى ما قبل حكم جلالة الملك ابن سعود، فقد حصلت مفاوضات في أواخر سنة ١٣٤٣ بين حضرة لطف الله بك والملك علي بن الحسين على إنشاء البنك الحجازي العربي سالف الذكر، ولكنها لم تسفر عن شيء ولم يتم المشروع؛ لسقوط الحكم في ذلك الوقت، فأعيدت المفاوضات من جديد مع جلالة الملك ابن سعود، وكان نصيبها كما بينا عدم السماح بإنشاء هذا المصرف ببلاد الحجاز.

يتبين مما تقدم أنه لم يكن للبنك المذكور وجود قانوني في بلاد الحجاز في يوم من الأيام، وأن الملك ابن سعود لم يوافق مطلقاً على تأسيسه، ولهذا فإن الأوراق التى أعدها لتصدر باسمه لم يحصل التعامل بها ولم يسمح بتداولها، ومن ذلك يتضح كما أسلفنا أن استعمال أوراق النقد لم يدخل في الحجاز أصلاً.

وتفضلوا سعادتكم بقبول عظيم الاحترام

القنصل بالنيابة
حسن الأشموني